الفصل السابع

نقل الفعل

ذكرنا سابقا أن النحاة حصروا أقسام الكلمة في ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وجعلوا لكل قسم منها علامات تميزه عن الآخر، كما أنهم حاولوا أن يربطوا بين هذه الأقسام الثلاثة من حيث الأصلية والفرعية، فجعلوا الفعل والحرف فرعين عن الاسم، واستدلوا على ذلك بأكثر من دليل، منها:

أ- تنوين الاسم دونهما، قال الشلوبين: « ولذلك جعل فيه التنوين دونهما، ليدل على أنه أصل » .

ب- أن الاسم يخبر به، ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرا به، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه[1] .

ولعل أهم ما يميز الفعل عن قسيميه أنه يحمل دلالتين: الدلالة على الحدث، والدلالة على زمن معين وقع فيه هذا الحدث، ولذلك حينما ينتقل الفعل من أصل استعماله- فإنه ينسلخ عن إحدى هاتين الدلالتين، أو عن كلتيهما، ولكنه يظل محتفظا ببعض خصائصه أو علاماته؛ لأن النقل- كما قلنا سابقا- لا يقتضي التخلي عن الأصل تماما، بل يبقى شئ من خصائص الأصل مع الصورة المنقولة .

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١١٩ ، وراجع الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٨٣ .

وليس كل فعل في العربية صالحا للنقل من معنى إلى آخر، أو من استعمال إلى آخر، بل ذلك محكوم بأنماط تعبيرية معينة، وبأفعال مسموعة، ويمكن حصر مظاهر نقل الفعل في ثلاثة: نقله إلى الأداة، ونقله إلى الخوالف، ونقله إلى العلمية، وفيما يلي نتناول هذه المظاهر بالتفصيل .

١- نقل الفعل إلى الأداة:

لقد أثار النحاة قديما وحديثا قضية نقل الفعل إلى الأداة أو الحرف عند حديثهم عن الأفعال الناسخة للجملة الاسمية، وهى (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها عند بعضهم .

والحق أن معالجة قضية النقل في هذه الأفعال تحتاج إلى دقة وإمعان وروية؛ إذ القول بنقلها إلى الأداة، أو إلى الحرف- يجعلنا نحكم بحرفيتها، ونتناسى فعليتها تماما، ولكن هذا المسلك يجعلنا نصطدم بخصائص الفعلية التي تلازمها ولا تفارقها حتى بعد نقلها إلى الأداة، مما جعل القدماء يطلقون عليها أفعالا ناسخة، وقلما يطلقون عليها حروفا، حتى الذين يطلقون عليها حروفا نجدهم يشيرون إلى أصلها وقبولها لعلامات الفعل،ووقوعها موقع الفعل في الأنماط التعبيرية التي لا يستغنى فيها عن الفعل، ومع ذلك عدوا هذه الأفعال منقولة من أصلها الذي يتمثل في الدلالة على الحدث والزمن إلى حروف، وهذا يرجع إلى فقدان هذه الأفعال دلالتها على الحدث، وبقاء دلالتها على الزمن فقط .

وقد أطلق سيبويه على هذه الأدوات أفعالا، وعبر عن اسمها بأنه فاعل، وعن خبرها بأنه مفعول، إلا أن هذا النوع من الأفعال لا يستغنى بفاعله عن مفعوله، يقول: « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة، وذلك قولك: (كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس)، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، تقول: (كان عبد الله أخاك)، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من (ظننت) »[1] .

فقد بين سيبويه أن أصل مرفوعها ومنصوبها المبتدأ والخبر، كما أنه عبر عن نقصانها بأنها لا تستغني بمرفوعها عن الخبر، كما أنه بين فقدانها الحدث، وأنها لا تدل عند دخولها على المبتدأ أو الخبر إلا على المضي .

وقد أوضح ابن يعيش حقيقة هذه الألفاظ- وهى (كان) وأخواتها، وبين المقصود من نقصانها مع أنه أسماها أفعالا؛ لأنها مع فقدانها الحدث،ودلالتها على الزمن فقط- لا تفقد خصائص الأفعال تماما، يقول ابن يعيش: « وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة، فأما كونها أفعالا فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل، نحو قولك: (كان، يكون، كن، لا تكن، وهو كائن)، وأما كونها ناقصة- فلأن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: (ضرب)، فإنه

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥ .

يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهى تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة: أي هى أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي؛ فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب »[1] .

فعلى الرغم من إطلاق ابن يعيش على هذه الألفاظ أفعالا- فإنه يرى أنها ليست أفعالا حقيقية، بل هى أفعال من حيث اللفظ؛ لأن الأفعال الحقيقية هى التي تحمل دلالتي الحدث والزمن معا، أما هذه الأفعال فإنها لا تضيف إلى الجملة إلا عنصر الزمن .

وقد ربط بعض الدارسين بين جمود الفعل وفقدان الحدث، وبين تصرفه والدلالة على الحدث، فعقدوا ترابطا حميما بين التصرف والحدث من ناحية، والجمود مع سلب الحدث من ناحية أخرى، وذهبوا إلى أن المسألة مطردة، بمعنى أن كل فعل متصرف يدل على الحدث[2] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية، بحث للدكتور أحمد عفيفي، صحيفة دار العلوم- الإصدار الرابع- العدد الأول يوليه ١٩٩٢ ، ص١٩٣ .

وإذا كان الربط بين الجمود وفقدان الحدث مطردا- فإن الربط بين التصرف والدلالة على الحدث ليس مطردا، بدليل أن الأفعال المتصرفة في باب (كان) حينما تستعمل ناقصة، فإنها تفقد الحدث، وتدل على مجرد الزمن كما فهمنا من كلام سيبويه وابن يعيش، وذلك مثل (كان)، فهى متصرفة، إذ يقال: (يكون، كن، كائن)، ومع ذلك فإنها حينما تستعمل ناقصة لا تدل على الحدث مما جعل الدارسين المحدثين يذهبون إلى أن هذه الأفعال حينما تستعمل ناقصة تصير أدوات، فتنتقل من الفعلية، يقول الدكتور تمام حسان: « وقد ينقل الفعل إلى أداة ناسخة، فيسقط عنه معنى الحدث، ولا يبقى إلا الزمن، كما في (كان) الناقصة، وأخواتها، أو مجرد التأكيد، كما في (كان) الناقصة فقط، أو معنى آخر من معاني الجهة: كالمقاربة، أو الشروع، أو نحوها، ففي قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا ﴾[1] تحقق الإسناد في الحالتين بما فيه من معنى الحدث بقوله تعالى: (تحته كنز)، وقوله تعالى: (أبوهما صالحا)، ولكن خلو هذا الإسناد من معنى الزمن جعله بحاجة إلى ما يضيف ذلك إلى الجملة، فجاءت (كان) لتدل على الزمن فقط، وهى مفرغة تماما من معنى الحدث، وذلك نقل لها عن معنى (كان) التامة التي تدل على حدث وزمن، وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴾[2] سقط المعنيان كلاهما (الحدث والزمن)

---

(١) الكهف: ٨٢ .

(٢) الإسراء: ٦٧ .

عن (كان)، ونقلت إلى أداة توكيد؛ لأن الإنسان ما زال وسيظل كفورا بطبعه .

ويقال مثل ذلك في (كاد) وأخواتها، إلا أن المعاني التي تضيفها هذه الأدوات المنقولة فوق ما تقدم في (كان) وأخواتها هى المقاربة والشروع والرجاء، وهى جهات لفهم الحدث الذي في الخبر، فإذا قلنا: (كاد زيد يقوم)، فالمقاربة التي عبرت عنها (كاد) تعد بالإضافة إلى إفادة الزمن جهة لفهم القيام الذي أسند إلى (زيد)، وكذلك الحال في البقية، وموقع هذه المقاربة ونحوها من الحدث موقع الاستمرار والانقطاع والتجدد والقرب والبعد من معنى الزمن، فإذا كان ذلك قصارى ما تدل عليه هذه الألفاظ التي على صورة الأفعال- فإنها ليست باقية على فعليتها، وإنما اعتراها النقصان، أي أنها نقلت فجعلت أدوات تدخل على جمل اكتملت لها أركان الإسناد، ومن شواهد (كاد) في القرآن الكريم: ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِى أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[1] ، فالإسناد واقع بين اسم (كاد) وهو الواو التي في (كادوا)، والمضارع الذي بعدها والمشتمل على واو هى ضمير يعود على اسم (كاد)- واو تعود على واو- والمعنى الإسنادي تقديره: (هم يفتنونك)، ولما كان هذا الإسناد لم يقع بالفعل، وإنما قارب الوقوع فقد جاءت (كادوا) على صورة الماضي، لتدل على هذه المقاربة، وهى خالية

---

(١) الإسراء: ٧٣ .

تماما من معنى الحدث، وقل مثل ذلك في بقية أخواتها، وإن كان المعنى المستفاد من أخواتها شروعا أو رجاء »[1] .

فلم يفرق الدكتور تمام حسان في حديثه عن نقل (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها من كونها أفعالا إلى أدوات- بين الجامد منها والمتصرف، فمتى استعملت هذه الألفاظ ناقصة ناسخة للجملة الاسمية- فقدت دلالتها على الحدث دون الزمن، وقد تفقد (كان) وحدها دلالتي الحدث والزمن معا، وذلك عندما تستعمل لمجرد التوكيد للجملة .

وليس عد الدكتور تمام حسان وغيره من المحدثين هذه الألفاظ أدوات أو حروفا بعد نقلها من الفعلية وتجردها من الحدث- أمرا جديدا، بل عبر عنها سيبويه قديما بأنها حروف، يقول في (كاد) وأخواتها: « فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خُلِّصَت حروف الاستفهام للأفعال ، نحو: (هلا)، و(ألّا)، وهذه الحروف التي هى لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال »[2] .

فهو يشير إلى التفرقة بين (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها من حيث أخبارها، فإن أخبار أفعال المقاربة التي يعبر عنها تارة بأنها حروف ، وتارة بأنها أفعال لا تكون إلا أفعالا مضارعة، وفي تعبيره عنها بالحرفية إشارة إلى تجردها من الحدث، وفي تعبيره عنها بالفعلية

---

(١) البيان فى روائع القرآن ١/ ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٠ ، ١٦١ .

إشارة إلى أصلها، ويقول أبو البقاء العكبري: « أصل (كان) وأخواتها أن تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان »[1] .

فهذا النص صريح في نقل (كان) وأخواتها من الفعلية إلى الأداة؛ لأن تجرد الفعل من الحدث دليل على انسلاخه من فعليته .

وإذا كان هذا النقل من الفعلية إلى الأداة ينطبق على الأفعال المتصرفة في باب (كان) أو (كاد)- فإن انطباقه على الأفعال الجامدة أولى؛ لأن جمود الفعل يقربه من خصائص الحرفية، يقول ابن يعيش في (عسى): « لما دلت (عسى) على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى في غيرها؛ إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت لذلك جمود الحروف، فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف وعدم تصرفها، فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال نحو قولك: (عسيت أن أفعل كذا)، والمؤنث (عست)، فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلا ووقفا على ما يكون عليه الأفعال، ولما كانت فعلا افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام »[2] .

فقد ربط ابن يعيش بين (عسى) والحرف من حيث الجمود، ومن حيث دلالتها على معنى في غيرها، غير أنها لم تزل تحتفظ بخصائص فعليتها التي تتمثل في قبولها لتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وبذلك

---

(١) مسائل خلافية في النحو ص٧١ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٦ .

يشير إلى نقلها من الفعلية إلى الحرفية، ولذلك يرى المحدثون أن الأفعال الجامدة قد تخلت عن فعليتها تماما، يقول الدكتور تمام حسان: « وعندي أن ما يسميه النحاة أفعالا غير متصرفة من مثل (عسى)، و(ليس) يخلو خلوا تاما من مقومات الفعلية، إذ لا يدل بسبب الجمود على حدث ولا يدل مع عدم الصيغة على زمن، فلم يبق إلا أن نعدهما من الأدوات وقد عدتا من النواسخ، ولما كان معظم النواسخ أفعالا منقولة إلى النسخ لافتقادها معنى الحدث مال النحاة إلى أن يعدوا (عسى)، و(ليس) بين هذه الأفعال المنقولة لمجرد اتصال الضمائر بهما مع بعد ذلك عن الأصول المعتبرة »[1] .

وقد تناول الدكتور أحمد كشك الأدوات الناسخة، وهى الأفعال الناقصة، وقد عالجها تحت ثلاث مجموعات: (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، وذلك في سياق حديثه عن قيمة الحدث في بناء الجملة، وأن عناصرها مقيِّدة لهذا الحدث، فبين أن نقصان (كان) وأخواتها « مؤداه ضياع قيمة الحدث من الفعل، ومن ثم لم تحتج هذه الأفعال إلى مقيدات توجه الفعل في جمل هذه الصيغ، فالناظر إلى استخدام بعض هذه الأفعال يلمح أن دلالات الفعل تخلو من الحدث تماما، فكلها عطاءات تعبر عن قيمة الزمن بين الاطلاق والتخصيص، فالكينونة معنى عام أو حضور عام أو استقبال عام، فالصيغة الفعلية هنا تعتبر جهة من جهات الحدث المفهوم من الخبر؛ لأنها ظرف له

---

(١) البيان ١/ ٦٤ .

على حين أن الفعل التام الحاوي لقيمة الحدث هو الذي يحتاج إلى تقييد وتوجيه »[1] .

وهنا يبين الدكتور أحمد كشك مطلب الحدث في الجملة الاسمية المنسوخة بـــ (كان) أو إحدى أخواتها، فيقول:« إن الحدث كما بان من (كان) وأخواتها مطلبه في عطاء المسند المسمى خبرا، وحين يتقدم المسند إليه أدوات النسخ الممثلة في (كان) وأخواتها، فإن هذه الأدوات تصبح كما رأينا وعاء زمنيا للحدث أو دليلا على إمكان تحوله أو نفيا له »[2] .

وكذلك (كاد) وأخواتها- فإن الدكتور أحمد كشك يرى أنها « قيد، ومن ثم فلا إطلاق فيها يحتاج إلى جهات له، لأنها تقوم بما قامت به الحروف من دلالات، ومن هنا فلا فارق بين ما عبرت عنه (عسى)، وما عبرت عنه (لعل)، أو (ليت) »[3] .

وأما (ظن) وأخواتها- فإن الدكتور أحمد كشك يبين أنها « تتردد بين الفعلية وغير الفعلية حين النظر إلى موقعها الإعرابي، ومبررات الفعلية تبدو من خلال:

أ- قبول هذه الصيغ علامات الأفعال: (تاء الفاعل، وتاء التأنيث، وياء المخاطبة، ونون التوكيد) .

---

(١) من قيود الحدث في نظام الجملة العربية، بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٢- الإصدار الرابع- العدد الأول ص٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) السابق ص٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) السابق ص٢٦٠ .

ب- دوران الزمن في هذه الأدوات مضيا وآنا واستقبالا (ظن، يظن، لن يظن) .

ج- بناء هذه الأفعال للمجهول، ومن هنا يتحول المفعول الذي أصله مبتدأ إلى نائب فاعل، وتتحول الجملة كما فرض النحاة من أصل- هو البناء للمعلوم- كما تصور النحاة- إلى فرع هو البناء للمجهول، حيث تقول للمعلوم: (ظننت محمدا مسافرا)، وللمجهول: (ظُنَّ محمدٌ مسافرا) .

ومما يذهب بأمر الفعلية:

أ- كونها ناقصة، ومعنى النقصان هنا أنها لا تؤدي مع مرفوعها الذي هو فاعل لها فائدة نحوية، فإسناد الفعل إلى فاعله لا يشكل تمام فائدة لعدم وجود حدث في الفعل، فما أظن أن هناك فائدة في قولنا (ظننت أو حسبت محمدا) كالفائدة الموجودة في قولنا: (نجح محمد)، و(سافر عليٌّ) .

ب- أن دلالات صيغها دلالات يقين ورجحان وظَنٌّ، لا دلالات أحداث، ومن أجل ذلك أصبح قرب الحدث منها مخرجا لها من باب (ظن) وأخواتها، وهذا مدرك من تصور دلالة الإبصار في (رأى)، والاتهام في (ظن)، والعثور في (وجد) ....إلخ .

ج- أن الاستغناء عنها لا ينفي بناء جملتها حيث يكون الباقي عند الاستغناء صالحا للفائدة »[1] .

---

(١) من قيود الحدث في نظام الجملة العربية ص٢٦١ ، ٢٦٢ .

وينتهي الدكتور أحمد كشك من إبرازه جانبي الفعلية والنقصان في هذه الأفعال إلى « أن هذه الأفعال أو بعبارة أخرى هذه الأدوات أفعال من الناحية الشكلية، لكنها أسماء من ناحية المضمون والدلالة والعطاء، ولعلها تساوي في وجودها المصدر المؤول الذي لم يحتج إلى سابك، فحين نقول: (ظننت محمدا مسافرا)، فإن التأويل أو لنقل المقابل الاستبدالي هو إحلال الاسم المصدر الصريح محل الصيغ السابقة ومرفوعها على هذا النحو: (الظن محمد مسافر) أو (ظني محمدا مسافرا)، وبذا تكون: (ظننت، وعلمت، ورأيت) مساوية للظن والعلم والرأي »[1] .

وما ذكره الدكتور أحمد كشك فيما يتعلق بـــ (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها- لا يخرج عن إطار ما ذكره النحاة قديما وحديثا من فقدان هذه الأفعال دلالتها على الحدث، وبقاء دلالتها على الزمن فقط، ومن ثَمَّ لا تمثل في بناء الجملة حدثا يحتاج إلى ما يقيده، أما ما ذكره بالنسبة لـــ (ظن) وأخواتها من اشتمالها على خصائص الفعلية، وخصائص الأداة، حيث تقبل علامات الفعل، وتدل على الأزمنة المختلفة، وتبنى للمفعول، وهذه جوانب الفعلية فيها، وما يذهب بفعليتها كونها ناقصة لا تكتفي بفاعلها في تمام الفائدة، بل لا بد من حاجتها إلى المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وكون دلالات صيغها دلالات يقين ورجحان وظَنٍّ، لا دلالات أحداث، وكون الاستغناء عنها لا ينفي بناء جملتها، حيث يكون الباقي عند الاستغناء صالحا للفائدة، وهذه

---

(١) السابق ص٢٦٢ .

جوانب الأداة فيها، فيمكن قبوله، وبناء عليه يحكم عليها بالنقل من الفعلية إلى الأداة، وإن كان احتفاظ الفعل بخصائصه بعد نقله إلى أداة ناسخة لا ينطبق على (ظن) وأخواتها فقط، بل ينطبق أيضا على (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها؛ لأن هذه الأفعال تقبل علامات الفعل بعد استعمالها أفعالا ناسخة، فيقال: (كنت، وأصبحت)، و(كانت، وأصبحت)، كذلك دلالتها على أزمنة مختلفة، فليس هذا خاصا بها أيضا، بل إن بعض الأفعال الناسخة في باب (كان)، و(كاد) يتصرف، ليدل على الحال أو الاستقبال إلى جانب المضي، فيقال: (يكون، وكن)، و(يكاد، ويوشك)، غير أننا نلحظ أمرا في (ظن) وأخواتها لا نلحظه في باب (كان)، و(كاد)، وهو أن (ظن) وأخواتها لا تفقد دلالتها على الحدث، ولا يأتي نقصانها من هذه الناحية، وإنما تدل على حدث معنوي، ونحن نرى كثيرا من الأفعال في اللغة لا تدل على حدث حسي، وهى مع ذلك غير ناسخة، أو ناقصة، مثل: (جهلت، وسمعت، وعرفت)، وغيرها، ومما يدل على عدم فقدانها الحدث أن مصادرها تستعمل استعمال أفعالها، فتنصب مفعولين، ولذا فإننا نرى إخراجها عن الأفعال المنقولة إلى الأدوات، ولعل الدكتور أحمد كشك رأى نفسه حائرا أمام هذه الأفعال: أيجعلها أفعالا ذات أحداث، تحتاج إلى تقييد في الجملة؟ أم يجعلها في حكم الأدوات نظرا لنقصانها وحاجتها إلى المفعولين، وعدم وضوح الحدث فيها؟ فلم يشأ أن يجعلها من ذا أو ذاك، وانتهى إلى نتيجة تبدو غريبة ولا نسلم بها، وهى أنها في تأويل مصدر دون حرف مصدري، فقدر قولهم: (ظننت محمدا مسافرا) بـ (الظن محمد مسافر)، أو (ظني محمدا مسافرا)، وهذا التقدير يخرج

الجملة عن نظامها الصحيح، فقد جعل الخبر في الجملة الأولى جملة اسمية، أما الجملة الثانية، فالمصدر (ظني) فيها هو المبتدأ، أضيف إلى فاعله في المعنى، وقد نصب المفعولين: (محمدا مسافرا)، وهنا لم تكتمل الجملة، فأين الخبر؟! وهذا التقدير، أو جعل (ظن) وأخواتها أسماء جاءت في صورة الأفعال أمر غريب لم يقل به أحد من النحاة، ولا يؤيده واقع اللغة .

ولم يخرج الدكتور أحمد عفيفي في نظرته إلى الأفعال الناسخة عما ذهب إليه سابقوه من القدماء والمحدثين، من أنها أفعال نقلت من فعليتها إلى جعلها أدوات ناسخة، فيقول: « والتعليل الذي أذهب إليه وترتاح إليه النفس أن هذه الكلمات يطلق عليها (أفعال) بحسب أصلها، فهذه الكلمات كانت تحتوي على حدث فقدته تدريجيا عندما طغى عليها معنى الأداة الناسخة، فالمفروض أن يكون النسخ بالأداة، وهذه معان خاصة للأدوات، مثل: (إنَّ) وأخواتها، وأدوات نصب المضارع، وأدوات جزم المضارع...إلخ، فهذه الأدوات لها طابع خاص في الجملة العربية من حيث المعنى والمبنى، وأما (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها- فإنني أذهب إلى أن هذه الأفعال كانت تحتوي على حدث ثم فقدت هذا الحدث بتحولها إلى أدوات (أفعال) ناسخة »[1] .

واستدل الدكتور أحمد عفيفي على هذا التعليل بأربعة أدلة:

١- استعمال هذه الأفعال تامة في بعض السياقات .

---

(١) التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي، بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٣م - الإصدار الرابع- العدد الثاني ص٤٨ .

٢- وجود كلمات بها بقايا أحداث، مثل: (على وشك الموت)، أي: قرب الموت .

٣- أقوال النحاة التي تؤكد أنها ليست أفعالا حقيقية، وأنها لا توصف بتعد ولا لزوم، وأنها واسطة[١] .

٤- عدم اعتبار (ظن) وأخواتها أفعالا ناقصة؛ لأنها احتفظت بأحداثها، بدليل إسنادها إلى فاعلها[٢] .

وفي بحث آخر يتعرض الدكتور أحمد عفيفي لبعض الأفعال الجامدة في اللغة، فينكر فعليتها، فيقول: « أما (ليس) فهى كلمة تدل على النفي وليس بينها وبين طبيعة الفعل علاقة من حيث اللفظ، أو المعنى، فليس في اللفظ ما يدل على فعليته إلا قبوله تاء المتكلم وتاء التأنيث، وكونه على ثلاثة أحرف مفتوحا آخرها، وهى علامات شكلية كلها لا تثبت له فعلية لعدم وجود حدث به فهو أداة، وهو مما يبعده عن الفعلية جوهرا، وسكون وسطه يبعده عن الفعلية شكلا » ، ثم يقول: « وإلا فأخبرني بالله عليك أي حدث في (كلمة) (عسى، ليس، ما عدا، ما خلا، ما حاشا، بئس)، كل هذا يؤكد أن هذه الكلمات أطلق عليها النحاة أفعالا مع تجاوز واضح لمعنى الفعل »[٣] .

---

(١) راجع الهمع ٢/ ٨٠ .

(٢) التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي ص٤٩ ، ٥٣ .

(٣) حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية، بحث منشور بصحيفة دار العلوم- الإصدار الرابع- العدد الأول يوليه ١٩٩٢م ، ص١٩٧ ، ١٩٨ .

والحق أن هذه الصيغ تخلو من الحدث، وما ذكره الدكتور أحمد عفيفي مطابق للواقع اللغوي في استعمالها، ولكن رأيه هذا لم يغب عن ملاحظة القدماء؛ لأن ابن السراج، والفارسي، في الحلبيات، وابن شقير، وجماعة- ذهبوا إلى حرفية (ليس)[1] ، وأن السيرافي وفاقا لسيبويه ذهبا إلى حرفية (عسى) عند اتصالها بالضمير في نحو: (عساك، وعساه)، وأن ابن السراج ذهب إلى حرفيتها مطلقا، ولذلك عدها ابن هشام من أخوات (إنَّ)[2]، كذلك (حاشا، وخلا، وعدا)- فإن النحاة قالوا بحرفيتها، حيث عدوها من حروف الجر إذا كان المستثنى بها مجرورا، بل ذهب سيبويه إلى حرفية (حاشا) مطلقا، وإذا كان جمهور النحاة يعدون هذه الصيغ أفعالا جامدة إذا تقدمت عليها (ما)- فإن الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني زعموا جواز الجر بها على تقدير (ما) زائدة[3]، ولو ذكر الدكتور أحمد عفيفي هذا الخلاف حول فعلية هذه الصيغ وحرفيتها، ومال إلى الذين قالوا بحرفيتها لكان منصفا مع القدماء .

على أننا لو سلمنا بفعلية هذه الصيغ- لما ابقيناها على فعليتها، إنما نقول بنقلها من الفعلية إلى أدوات استثناء، سواء أكان المستثنى بها منصوبا أم مجرورا .

---

(١) راجع مغني اللبيب ١/ ٢٩٣ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ص٥٦ ، ٥٧ .

(٣) الهمع ١/ ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

أما (نِعْمَ، وبئس)، وما جرى مجراهما من أفعال المدح والذم- فإنها أفعال في الأصل نقلت إلى الخوالف- كما سيأتي .

وهناك اتجاه آخر يخالف هذا الاتجاه الذي شاع عند بعض القدماء والمحدثين من أن المقصود من نقصان الأفعال الناسخة خلوها من الحدث، وأنها لا تدل إلا على الزمن، وبناء على هذا الاتجاه عدوا الأفعال الناقصة لا مصادر لها ؛ لأن المصادر أحداث الأفعال، ونجد هذا الاتجاه المخالف عند ابن عصفور، والرضي، قال ابن عصفور: « وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين، هل تدل على معنى الحدث أو لا ؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث، وإنما هى لمجرد الزمان، ولذلك لم يلفظ لها بمصدر، لا يقال: (كان زيد قائما كونا)، ولا (أمسى عبد الله ضاحكا إمساء)، وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث، ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: (كن قائما)، و(وأنا كائن منطلقا)، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان، فإن قيل: لا

تدل على معنى الحدث إذ قد رفض النطق به- فالجواب: أن الخبر الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل »[1] .

وقال الرضي: «وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر- ليس بشئ؛ لأن (كان) في نحو: (كان زيد قائما) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله، فجئ أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: (حصل شئ)، ثم قلت: (حصل القيام)، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: (قام زيد) لم يحصل هاتان الفائدتان معا، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق- أي الكون- وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية، وأما سائر الأفعال الناقصة نحو (صار) الدالة على الانتقال، و(أصبح) الدال على الكون في الصبح أو الانتقال، ومثله أخواته (ما دام) الدال على معنى الكون الدائم، و(ما زال) الدال على الاستقرار، وكذا أخواته و(ليس) الدال على الانتفاء، فدلالتها على حدث

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٠ .

معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟! »[1] .

وقد سار الدكتور إبراهيم السامرائي في ركب ابن عصفور والرضي متبعا إياهما في إنكار نقصان هذه الأفعال بمعنى أنها مأخوذة من أحداث، أي: مصادر، فقال: « والحقيقة أن هذه المواد لا تختلف عن سائر الأفعال، فهى أحداث تدل على خصوصيات معنوية »[2] ، واستدل بقول الرضي السابق، ثم قال معقبا عليه: « ويبدو من هذا العرض أن مصطلح (الناقصة) لهذه الأفعال غير صحيح، وإنما هى تسمية (اعتباطية)، كما تدل على ذلك الآراء المختلفة التي قال بها الأقدمون للوصول إلى هذه التسمية »[3] ، ثم قال: « والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال إنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها كما هى الحال فيما أسموه بـ (كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث، فقد قالوا: قيل لها تامة لدلالتها على الحدث، أقول: تطورت في الاستعمال فانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شئ آخر يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسبب من هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها مخالفة لمجموع أفعال العربية فاخترعوا هذه التسمية »[4] .

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٩٠ .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ص٥٥ .

(٣) السابق ص٥٦ .

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ص٥٧ .

وما نظن هذا التطور في الأفعال الناسخة من مرحلة اكتفائها بالمرفوع إلى عدم اكتفائها بالمرفوع وحاجتها إلى المنصوب- إلا ما نقول به من نقل هذه الأفعال من الفعلية إلى الأداة، ولكنه لم يصرح بذلك، ولا بد أن يكون هذا التطور مبنيا على فقدان هذه الصيغ للحدث .

ونخلص من ذلك إلى أن هذين الاتجاهين حول تفسير الأفعال الناسخة- وإن كانا مختلفين- يلتقيان عند نقطة محددة، وهى أنها تسلك في الاستعمال العربي مسلكا يختلف عن سائر الأفعال التامة، وهذا المسلك يتمثل في عدم دلالتها على الحدث، سواء أكانت خالية من الحدث في أصل استعمالها، أم دالة على حدث غير ملفوظ به، ثم تطورت دلالتها فصارت خالية من الحدث دالة على مجرد الزمن، ولعل اختلافهم حول تفسير هذه الصيغ، وحيرتهم أمامها يرجعان إلى أنها ما زالت تحتفظ بخصائص الفعلية: كقبولها علامات الأفعال، واستعمال الجملة المنسوخة بأحدها في موضع الجملة الفعلية، ومع ذلك فإنها لا تدل على ما يدل عليه الفعل التام من الحدث والزمن، بل تدل على الزمن فقط، ولهذا فإننا نرى أن هذه الأفعال الناقصة أو الناسخة تستعمل استعمال الأدوات، ولكنها لم تفقد فعليتها تماما، فهى تجمع بين خصائص الأصل، وخصائص الفرع، وعليه فإن أصحاب الاتجاه الأول المنكر لفعليتها قد نظروا إلى ما آلت إليه من خصائص الأدوات، وتجلى ذلك في الصيغ الجامدة التي تشبه الأداة في هذا الجمود، وإن أصحاب الاتجاه الثاني المتشبث بفعليتها قد نظروا إلى أصلها، وقبولها علامات الفعل، ووضعها في الجملة موضع الأفعال، وتجلى ذلك في

الصيغ المتصرفة منها، « ونستطيع أن نرجع فقدان الكلمات أحداثها إلى أسباب دلالية بحتة تتمثل في طغيان معنى فرعي على معنى أصلي تفقد به الكلمة حدثها مع معناها الجديد، ويعني ذلك انتقال حدثها مع معناها الجديد، ويعني ذلك انتقال الكلمة من معنى إلى معنى كانتقالها من دلالتها على الوصفية إلى دلالتها على الاسمية(الاسمية المطلقة أو العلمية الخالصة)، كذلك انتقال الكلمة من دلالتها الأصلية إلى دلالة الحرف، أو دلالة الأداة المجردة التي تسلك سلوكا متميزا داخل التراكيب أو الدلالة على الذات المحضة، والكلمة إذا تضمنت معنى غير معناها الأصلي وتحولت إلى معنى جديد تفقد دلالتها على الحدث، وتأخذ طابعا جديدا في نظام التركيب أو الجملة يختلف عن مثيله في أول الأمر، أي: قبل الانتقال »[1] .

ولم يثر النحاة قضية نقل الصيغة من الفعلية إلى الأداة عند حديثهم عن الأفعال الناسخة فقط، وإنما أثاروها أيضا عند حديثهم عن نقل بعض الأفعال من استعمالها الأصلي- وهو رفعها للفاعل- إلى الأداة، وذلك عندما تتصل بها (ما) الكافة، فتكفها حينئذ عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: (قلَّ، وكثُر، وطال)، وعلة ذلك شبههن بـ (رُبَّ)، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها، كقوله:

قلَّما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا[2]

---

(١) التغير الدلالي وفقدان الحدث في اللغة العربية، بحث للدكتور/ أحمد عفيفي، منشور بصحيفة دار العلوم ص٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٦ ، ولم أعثر له على قائل، بل معظم كتب النحو لم تذكر منه إلا موضع الشاهد: (قلما يبرح اللبيب) .

ومما يدل على انتقالها إلى الحرفية أو الأداة أن سيبويه تحدث عنها تحت عنوان: (هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شئ منها) فقال: « ومن تلك الحروف: (ربما، وقلما)، وأشباههما، جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربُّ يقول)، ولا إلى (قلَّ يقول)، فألحقوهما وأخلصوهما للفعل.... وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال[1]:

صَـــدَدْتِ فأطولْـــتِ الصـــدودَ وقلَّمـــا

وِصالٌ على طـــول الصـــدود يـــدومُ[2]

ونلاحظ أن سيبويه ربط بين الفعل (قلَّ) و(ربّ) التي هى في الأصل حرف، وكأنه ألحق (قلَّ) بها في الاستعمال عند كفها بـــ (ما) .

ولما كانت هذه الأفعال المكفوفة بـــ (ما) لا تدخل إلا على الجمل الفعلية- عد سيبويه هذا البيت ضرورة، حيث ذكره تحت باب: (مايحتمل الشعر)؛ لأنه قال تعقيبا عليه: وإنما الكلام: قلما يدوم وصال »[3] .

وقد بين ابن هشام وجه الضرورة في البيت، فذكر فيها ثلاثة أقوال: **أولها**- أن حق (قلما) أن يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها

---

(١) نسبه ابن هشام إلى المرَّار: مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) السابق ١/ ٣١ .

فعلا مقدرا، وأن (وصال) مرتفع بـ (يدوم) محذوفا مفسرا بالمذكور، **وثانيها**- أنه قدم الفاعل، ورده ابن سيده بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، **وثالثها**- أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله[1]:

ونبئـــتُ ليلـــى أرســـلت بشـــفاعةٍ

إلـــيَّ فهلَّـــا نفـــسٌ ليلـــى شـــفيعُها[2]

وحاول بعض النحاة أن يخرجوا البيت من الضرورة أو الشذوذ، فزعم المبرد أن (ما) فيه زائدة، و(وصال) فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[3] .

ونحن نرى أن هذه الأفعال الثلاثة المنقولة إلى الحرفية أو الأداة يجوز دخولها على الجملتين: الفعلية والاسمية بشرط أن يكون الخبر في الجملة الاسمية فعلا، كما رأينا في البيت السابق الذي دار حوله الجدل، ولا داعي لهذه التخريجات أو التأويلات .

٢- نقل الفعل إلى الخالفة:

سبق أن ذكرنا أن مصطلح (الخالفة) أطلقه أبو جعفر بن صابر على اسم الفعل، وعده قسما رابعا من أقسام الكلمة[4]، ولكن الدكتور

---

(١) قاله قيس بن الملوح، وقيل ابن الدمينة، وقيل: الصمة القشيري، وقيل: إبراهيم بن الصولي: شرح شواهد العيني ٢/ ٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٩ ، والدر المصون مع الهامش ٢/ ٩١ ، والهمع ٢/ ٦٧ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .

(٤) راجع الأشباه والنظائر ٣/ ٣ .

تمام حسان وسع مفهومها، وجعلها شاملة لأسماء الأفعال والأصوات، وأساليب المدح والذم والتعجب، ونحوها، فالخوالف عنده « كلمات تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه »[1] ، ثم قسمها إلى أربعة أنواع: خالفة الإخالة، ويعنى بها اسم الفعل، وخالفة الصوت، ويعنى بها اسم الصوت، وخالفة التعجب ويعنى بها صيغتي التعجب، وخالفة المدح أو الذم، ويعنى بها فعلي المدح و الذم[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن الخوالف لا تنقل، وإنما ينقل غيرها إليها، كنقل (أفعل) التفضيل إلى التعجب، وصيغة (فَعُل)- بضم العين- إلى المدح والذم، ونقل الفعل الماضي (حبَّ) إلى المدح مثبتا، وإلى الذم منفيا، نحو: (حبذا زيد)، و(لا حبذا عمرو)[3] .

وقد عرفنا من قبل أن كلا من الظرف والجار والمجرور والمصدر ينقل إلى اسم فعل الأمر .

وقد ينقل الفعل الماضي إلى المدح والذم، كما في (نِعْمَ، وبئس، وحبذا، ولا حبذا)، وحينئذ يفقد الفعل دلالته على الحدث والزمن، ويصير معبرا عن موقف انفعالي، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: « وهذه المواد من الأفعال التي تفرغت من الدلالة الفعلية، وهى الحدث

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣ .

(٢) السابق ص١١٣ – ١١٥ .

(٣) البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٦٥ ، ٦٦ .

المقترن بالزمان للدلالة على المدح أو الذم في أسلوب خاص، كما في (نعم الولد زيد)، و(بئس المرأة هند) »[1] .

وقد ربط النحاة بين جمود الصيغة وخلوها من الحدث، كما ربطوا بين تصرفها ودلالتها على الحدث، فإذا نقل الفعل من تصرفه ودلالته على الحدث إلى جموده، وفقدانه الحدث كان ذلك بغرض إكسابه دلالة لم تكن موجودة فيه حينما كان متصرفا، « فمعنى المدح أو الذم وجد مع هذه الأفعال الجامدة، ولهذا فارق الفعل الدلالة على الحدث والزمن معا، فالحدث وإن حاولنا لمحه لا نجده من خلال دلالة الفعل على الوصف، فدلالة الوصف طغت على معنى الحدث في مثل هذه الأفعال »[2] .

ولعل خلو هذه الصيغ من الدلالة على الحدث والزمن، وهما من مقومات الفعل- حدا بالكوفيين إلا الكسائي أن يذهبوا إلى اسمية (نعم، وبئس)، مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم: (ما هي بنعم الولد)، و(نعم السير على بئس العير)[3]، ولا يعنينا الخوض في حجج كل من البصريين والكوفيين حول فعلية هاتين الصيغتين أو اسميتهما، وإنما يمكن القول بأنهما منقولتان من الفعل الماضي لإنشاء المدح

---

(١) الفعل أبنيته وزمانه ص٧٤ .

(٢) حول الصيغ ودلالتها في اللغة العربية، بحث للدكتور أحمد مصطفى عفيفي ص١٩٥ .

(٣) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ٢٦ .

والذم، ثم تنوسيت فعليتهما، فاستعملا استعمال الأسماء، فأدخلوا حرف الجر عليهما، وكأنهما اسمان .

كما ينقل الفعل الماضي إلى صيغة (ما أفْعَلَه) في التعجب، ويرى الدكتور تمام حسان أن هذه الصيغة منقولة عن اسم التفضيل[1]، وهو متكئ في هذا على مذهب الكوفيين إلا الكسائي في اسمية (ما أفعله) بدليل تصغيره في قول الشاعر: (يا ما أُمَيْلِحَ غزلانا شَدَنَّ لنا)[2]، ففتحته إعراب كالفتحة في (زيد عندك)، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه[3] .

والحق أن صيغة التعجب (ما أفعله) منقولة عن الفعل الماضي بعد تجرده من الحدث والزمن، فصار معبرا عن موقف انفعالي، ولما انتقل من الفعلية إلى التعجب- انسلخ عن خصائص الفعل الماضي، فلم يعد قابلا لعلاماته، وهى تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، فانتفاء قبوله التاء لا يعني انتفاء فعليته، لأنه عارض بسبب طروء مَعنى التعجب عليه، يقول الأشموني: « إنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، فإن كان لعارض فلا، وذلك كما في (أفعل التعجب)، و(ما عدا)، و(ما خلا)، و(حاشا) في الاستثناء، و(حبذا) في المدح؛ فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية؛ لأن عدم

---

(١) راجع البيان ١/ ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) قاله العرجي، مع اختلافهم حول نسبته، وتمامه: (من هؤليائكن الضالِ والسَّمُرِ)، شرح الشواهد للعيني ٣/ ١٨ ، وخزانة الأدب ١/ ٩٣ .

(٣) شرح الأشموني ٣/ ١٨ .

قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح، بخلاف أسماء الأفعال، فإنها غير قابلة للتاء لذاتها »[1] .

وإذا كانت صيغة (ما أفْعَل) في التعجب منقولة عن الفعل الماضي- أمكن القول بأن صيغة (أفْعِل به) منقولة عن فعل الأمر، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: « أما الذي نريد أن نقرره فإن (أفْعَل)، و(أفْعِل) من المواد التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة، ففارقت التصرف، وابتعدت عن قبول علامات الأفعال؛ وذلك لانصرافها عن عناصر الفعلية وهى الدلالة على الحدث، وترشحها لزمان ما لتؤدي أسلوب التعجب »[2] .

وقد ينقل فعل الأمر إلى اسم فعل الأمر، فيحول حينئذ إلى صيغة (فَعَالِ) مثل: (جَلاسِ، نَطاقِ، قَوامِ) بمعنى: (اجلس، انطق، قم)، ولكنهم لم يقيسوا هذا النقل أو التحويل إلا من فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، فلا يبنى من غير الثلاثي ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: (دَراكِ) من (أدرِكْ)، خلافا لابن طلحة، ولا من ناقص، فلا يجوز: (كَوانِ منطلقا)، ولا (بيات ساهرا) بمعنى: (كُنْ)، و(بِتْ)، ولا من جامد، فلا يجوز: (وَذَارِ)، ولا (وَداعِ زيدا)، بمعنى: (ذَرْ)، و(دَعْ)[3] .

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٤٦ .

(٢) الفعل: أبنيته وزمانه ص٧٣ .

(٣) الهمع ١/ ١٧٨ .

ونلاحظ أن فعل الأمر هنا لم ينقل إلى الخالفة بصيغته أو لفظه، كما نقل الفعل الماضي إلى صيغ المدح والذم، و(ما أفعل) في التعجب، وكما نقل فعل الأمر إلى (أفْعِل به) في التعجب، فاكتسب كل منهما معنى جديدا وهو إنشاء المدح أو الذم أو التعجب، وإنما نقل بتحويله إلى صيغة أخرى،وهى صيغة (فَعالِ)، ومن ثم يمكن أن نطلق على هذا النوع من النقل نقلا تحويليا، ولعلهم نقلوا صيغة الأمر من الفعل إلى صيغة (فَعالِ) التي هى الخالفة مع اتفاقهما في الدلالة على الطلب؛ لأن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى، وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه[1] .

٣- نقل الفعل إلى العلمية:

قد ينقل الفعل بأنواعه الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر- إلى العلمية، فيطلق على شخص، أو مكان، ونحوهما، وحينئذ يتجرد من فعليته تماما، فلا يدل على حدث، ولا على زمن، فمثال المنقول من الفعل الماضي (شَمَّر) اسما لفرس، و(كعسب) ومعناه في الأصل: عدا عدوا شديدا بفزع، ومثال المنقول من الفعل المضارع (تغلب)، و(يشكر)، و(يزيد)، و(يعيش)، و(ينبع)، و(تدمر)، ومثال المنقول من فعل الأمر (إصمت) اسما للفلاة الخالية[2] .

---

(١) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٤/ ١٤٢ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ودراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب ص٨٢ ، والبيان للدكتور تمام حسان ١/ ٥٨ .

وإذا نقل الفعل إلى العلمية أُعْرِب، إلا أنه يمنع من الصرف، أي التنوين، للعلمية ووزن الفعل، وحينئذ يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة..